كالابعاد الثلاثة ومنها ما يتبدل كالاشكال والمقادير المختلفة و
الاوضاع والكيفيات وبالجملة وجود مجرد ومطلوح عام غير
مختلف كيف يتصور وجوده وما محله فان كان الجوهر محلا له
فقد بطل عمومه للعرض وان عمم العرض فقد بطل عمومه
للجوهر وان لم يكن ذا محل فهو من ان يحل المحل وعن هذه المطالبة
الحاقة تلوح الحق ولا نبوح به اذ نحن بعد في مدارج اقوال الفريقين
فيقول الثاني كيف يتصور وجود على الحقيقة الذي لا يتبدل ولا
يتغير وانما يتغير انواعه بعضه الى بعض فيصير الجوهر عرضا والعرض
جوهرا والوجود لا يتخلف وفي ذلك تجويز قلب الاجناس فا
الاول بين بان الوجود الواحد في اجناس وانواع والثاني اتحاد
انواع واجناس مختلفة في وجود واحد قال المثبتون الزام
الحال علينا لفظا غير متوجه فان العمومية والخصوصية للحال كالنوعية
والجنسية للانواع والاجناس فان الجنسية في الاجناس ليس
جنسا حتى يستدعي كل جنس جنسا ويودي الى التسلسل وكذلك
النوعية وكذلك الحالية لا تستدعي حالا حتى يودي الى التسلسل وليس
يلزم من قال الوجود عام ان يقول للعام عام وكذا لو قال العرضية
جنس لا يلزمه ان يقول للجنس جنس وكذا لو فرق فارق بين
حقيقة الجنس والنوع وفصل احدهما عن الثاني بما خص
وصفه لا يلزمه ان يثبت اعتبارا عقليا في الجنس هو كالجنس
ووجها عقليا هو كالنوع فلا يلزم الحال علينا بوجه لا من حيث العموم
والخصوص ولا من حيث الاعتبار والوجه وانتم معاشر النفاة
لا يمكنكم ان تتكلموا بكلمة واحدة الا وان تدرجوا فيها عموما وخصوصا
انتم تنفون الحال ولم تعينوا حالا بعينها هي صفة مخصوصة تنادي
اليها بل اطلقتم القول وعممتم النفي واقمتم الدليل على جنس يشتمل
انواعا او على نوع وعم اشخاصا حتى استمر دليلكم في نفي الحال ولا
يمكنه اثبات التماثل في المتماثلات واخراجكم واحد فيها جميعا فلو
الاشيا تتمايز بذواتها المعينة بطل التماثل وبطل الاختلاف و
ذلك خروج عن قضايا المعقول واما فو كلم الوجود لو كان واحد
متشابها في جميع الموجودات لزم حصول شي في شيئين او شيئين
في

في شي فنقول يلزمكم في الاعتبارات والوجوه العقلية ما الزمتنا في
الحال والوجود فان الوجه كالحال والحال كالوجه ولا ينكر منكر
ان الوجود يعم الجوهر والعرض لا لفظا مجردا بل معنى معقولا
ومن قال كل موجود انما يمايز موجودا اخر بوجوده لم يمكنه
ان يجري حكم موجود في موجود اخر حتى اذا من اثبت حدوث
جوهر معين لم يسلم له اثبات الحدوث لجوهر اخر بذلك الدليل
بعينه بل لزمه ان يقيم عن كل جوهر دليلا خاصا وعلى كل عرض
دليلا خاصا ولا يمكنه ان يقسم تقسيما في المعقولات اصلا لان
التقسيم انما يتحقق بعد الاشتراك في شي والاشتراك انما يتصور
بعد الاختصاص بشي ومن قال هذا جسم مولف فقد حكم
على كل جسم معين بالتاليف ولم يلزم منه جريان هذا الحكم في كل
جسم ما يقل لكل جسم مولف ولو اقتصر على هذا ايضا لم يصل
الى العلم بحدوث كل جسم ما لم يقل وكل مولف محدث حتى
يحصل العلم بان كل جسم محدث فاخذ الجسمية عامة والتاليف
في الاجسام عام فاستدعى التاليف الحدوث عاما حتى لزم الحكم بحدوث
كل جسم مولف عاما فمن قال الاشيا تتمايز بذواتها المعينة كيف
يمكنه ان يجري حكما عاما في محكوم خاص فالزمتمونا قلب الاجناس
فالزمناكم رفع الاجناس ودعوتمونا الى المحسوس ودعوناكم
الى المعقول واقحمتمونا في اثبات الواحد في اثنين والشيئين والكلام
بيننا متقارض والدليل متعارض والدست قايم فمن الحاكم قال
الحاكم المشرف على نهاية اقدام الفريقين انتم معاشر النفاة اخطاتم
من وجهين من حيث رددتم العموم والخصوص الى الالفاظ المجردة
وحكمكم بان الموجودات المختلفة تختلف بذواتها ووجودها و
كلامكم هذا ينقض بعضه بعضا ويرفع اوله اخره وهذا انكار لاخص
اوصاف العقل اليس هذا الرد حكما عاما على كل حال عام وخاص
بانه راجع الى اللفظ المجرد ليت الالفاظ المجردة لو رفعت من البين
لم ترتفع القضايا العقلية حتى البهايم التي لا نطق لها وعلى عقد
لم تعدم هذه الهداية فانها تعلم بالفطرة ما ينفعها من العشب فتاكل
ثم اذا رات عشبا اخر يماثل ذلك العشب الاول ما اقترفه

Copyright King Saud University